الباب الأول
السياسة الإيرانية والملف النووي الإيراني

تمثل السياسة الإيرانية أحد العناصر الداعمة للملف النووي الإيراني فمن الناحية السياسية الداخلية يمثل التوافق والاستقرار الداخلي في إيران والإتفاق لكافة العناصر الداعمة لاتخاذ القرار داخل الدولة عاملاً داعمًا للتكاتف حول قضية مصيرية واحدة وهو ما ظهر من خلال الفترة الحديثة من تاريخ إيران حتى خلال فترة حكم الشاه الذي ساعده الغرب على تبني الخيار النووي والأرجح سلميًا في البداية ويعني الاستقرار الداخلي تهيئة الدول من أجل بناء اقتصاد قوى يساعد الدولة على الإنفاق الدفاعي المطلوب ومنها بالطبع إمكانية الإنفاق على البرنامج النووي السلمي خاصة وأن إيران منذ البداية أعلنت عن أن البرنامج النووي لتوليد الطاقة لتوجيه بترولها نحو التصدير، خاصة وأن كافة دول العالم ستتجه في النهاية للطاقة النووية نتيجة لإحتمالات نضوب البترول من دول عديدة من الدول البترولية الحالية بإستثناء بعض دول الخليج ومنها إيران.

أما عن السياسة الخارجية لإيران فبصفة عامة يمكن القول أن العلاقات الخارجية بصفة عامة يمكن أن تكون داعمة لسياسة الدولة وقد تكون معوقة لسياسة وقدرة الدولة وهنا يمكن إيضاح أن إيران بصفة عامة لم تكن على وفاق مع غالبية دول العالم حتى دول الجوار الإقليمي العربي ومازالت الأوضاع متوترة مع دول الخليج العربي خاصة عقب التصريحات التي صدرت من إيران مع بداية العام ٢٠٠٩ بخصوص البحرين وهى لم تكن جديدة بالأساس، وتدهور العلاقات مع المغرب ومع مصر خلال شهر أبريل ٢٠٠٩ بخصوص خلية "حزب الله" التي تم زرعها في مصر وربما شهدت العلاقات بين مصر وإيران أسوأ فترات التوتر في العلاقات بين البلدين لم تشهدها من قبل.

وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقات الإيرانية – العربية منذ عـودة "الخمينـي" عام ١٩٧٩ والعلاقات يشوبها التوتر والقلق ولاسيما التدخل السافر أيضًا في الـشأن العراقي في الفترة الأخيرة في ظل اتهامات باتفاق أمريكي – إيراني بشأن الأوضـاع في العراق بدعوى انسحاب أمريكي من العراق ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الاتفاق على الحدود المسموح بها لإيران فى هذا الشأن.

كما أن علاقات إيران مع تركيا يمكن اعتبارها علاقات تنافسية خاصـة عقـب تطوير العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ فبراير ١٩٩٦، كما تعارض إيران السياسة التركية في شمال العراق، كذلك تتنافس الدولتان في دعم علاقاتهما مـع جمهوريـات آسيا الوسطى الإسلامية.

وبالنسبة لعلاقات إيران مع الدول الغربية فهي أيضًا في حالـة تـوتر بإسـتثناء العلاقات الاقتصادية نتيجة طلب الغرب للبترول الإيرانى، وقد تغيرت الأوضاع فيمـا يتعلق بالشأن الأوروبي فى الفترة الأخيرة حيث يمكن اعتبار التوافق في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي سمة العلاقات حاليًا.

ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على إيران عقوبـات[١] اقتـصادية وتفرض عقوبات – أيضًا – على الدول التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار فـي المشروعات البترولية في إيران طبقًا لقانون (داماتو).

هذا بخلاف إقرار مجلس الأمن عقوبات أخرى على إيران في ثـلاث قـرارات صدرت عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص حتى العام ٢٠٠٨.

وربما تكون كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية هي الدول الموردة الأساسية للأسلحة التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة سواء للأسلحة أو للصناعات العسكرية خاصة في مجال الصواريخ إلى إيران .

وهو ما يوضح لنا تأثير السياسة الخارجية على القدرة الشاملة للدولة في مجـال البنية الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العسكرية.

الفصل الأول
السياسة الداخلية في إيران

للحديث عن السياسة الداخلية في إيران في العصر الحديث يمكن القول أن إيران سعت منذ انقلاب "الخميني" عام ١٩٧٩ إلى تحقيق الاستقرار داخل إيران حتى تكون نموذجًا للدولة الإسلامية في حال دعوتها للمنهج الإيراني في الحكم الحديث، كما يمثل النموذج الإيراني دافعًا لأن تكون إيران القوة الإقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط كلها، والمعروف أنها منطقة تموج بالصراعات والأيديولوجيات والمصالح، وتسعى إيران – وهي من بقايا الإمبراطورية الفارسية وصاحبة أحدث ثورة إسلامية ناجحة من وجهة نظر قيادتها – لفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة، باستغلال الواقع العربي المفكك وجموح آلة الحرب الأمريكية المجهدة لضبط التطرف الديني وحماية المصالح النفطية والدول الحليفة لها(٢).

جغرافية إيران:

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية البوابة الشرقية للعالم العربي فهي تشكل الضفة الثانية (الشرقية) للمنافذ البحرية لمنطقة الخليج الغنية بالنفط، وتحيط بها سبع دول، يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وضفاف قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب خليج عمان ومضيق هرمز الاستراتيجي والخليج العربي، ومن الغرب العراق وتركيا، وتبلغ مساحتها ١,٦٤٨ مليون كم٢، وعاصمتها طهران، وأهم مدنها: (مشهد، أصفهان، تبريز، شيراز، عبدان، قم)، ويغلب على أراضيها الطبيعة الجبلية وتنبسط في الوسط حيث مناطق صحراوية، ويمر بها أنهار شتوية، ومناخها حار رطب في الغرب وقاري في الوسط، وتعاني من التصحر، وأراضيها غنية بالنفط والغاز الطبيعي، وفيها مناجم ذهب ونحاس، وتشتهر بالمنتجات

الزراعية والبحرية والصناعية (كافيار – سجاد – ... إلخ)، تعداد ساكنها حوالي ٧٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، منهم ٥١% فرس و ٢٠% أذر و ٨% أكراد، والباقون من إثنيات مختلفة (جيلاك – عرب – ترك – ... إلخ)، وتدين الدولة بالإسلام، وتتوزع الطوائف بواقع ٩٠% شيعة، و ٩% سنة، و ١% أقليات (مسيحيون – يهود – زرادشت – بهائيون)، واللغة الرسمية هي اللغة الفارسية، وأحيانا تستخدم التركمانية أو الكردية.

الخلفية التاريخية لإيران:

تعتبر إيران وريثة إمبراطورية فارس بتاريخ مليء بالحضارات (إيلام – الآشوريين – الأريان – الميديين)، إلى أن أسس الملك سيروس الأكبر مملكة فارس عام ٥٥٠ ق م فأمتد نشاطها من حوض النيل إلى البحر الأسود والهند، ثم تعاقب على عرشها المملكة البارتية والساسانية الزرادشتية، التي خاضت حروبًا ضد الغرب البيزنطي إنتهت باختراقها من جانب هرقل، ثم ما لبث أن حررها العباسيون عام ٦٤١ ميلادية وأصبحت دولة مسلمة وأهم المحطات فى تاريخ السياسة الإيرانية هى:

- **في عام ١٩٢٥** أسس الشاه رضا بهلوي إيران المستقلة، وكان عهده مزدهرًا، لكنه قمع رجال الدين، وفي عام ١٩٤١ نصب الاحتلال البريطاني – الروسي ابنه محمد ليتولى منصب الشاه، فصادق الغرب وأعطى امتيازات لشركات النفط الغربية، ثم في عام ١٩٥٩ وقع معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة، واعترف بإسرائيل عام ١٩٦٠، وخلال حكم الشاه محمد رضا أسس جيشًا قويًا ودفعته أمريكا للتحرش بالعراق فلقب بشرطي الخليج.
- **في عام ١٩٧٨** اندلعت مظاهرات ضد حكم الشاه ضمت مثقفين وطلبة ورجال دين وتعذر قمعهم، ثم ثار الشعب بتوجيه من الإمام آية الله الخميني الذي كان قد تم نفيه إلى باريس، فسقط نظام الشاه عام ١٩٧٩، وفر من البلاد فيما عاد الخميني منتصرًا إلى إيران وأسس الجمهورية الإسلامية، وخلال حكمه أعدمت الثورة الجديدة جنرالات الشاه وقطعت العلاقات مع أمريكا واتخذت منها موقف عدائي، ثم

أخذت تصدر الثورة ضد ما أسمته الاستكبار العالمي، وتفاقمت مشاكلها مع دول الغرب، وفي ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ اقتحمت جموع شعبية غاضبة السفارة الأمريكية في طهران محتجة على سياسة أمريكا، فاحتجزت الدبلوماسيين وطالبت أمريكا بإعادة الشاه وأمواله، وفي ٢٠ يناير ١٩٨١ انتهت الأزمة لكن أمريكا فرضت حصارًا اقتصاديًا وتجاريًا على إيران مازال قائمًا حتى الآن، بل زاد علية عقوبات دولية من مجلس الأمن ومازالت تبذل الجهود لفرض عقوبات أخرى أشد قسوة.

- **في عام ١٩٨٠** اندلعت الحرب بين إيران والعراق لتنازعهما على حقوق الملاحة في الخليج، وانتهت الحرب عام ١٩٨٨ بوساطة الأمم المتحدة دون تعديل على الحدود بين الدولتين، اللتين تكبدتا مجتمعتين حوالي المليون شهيد وحوالي ١,٧ مليون جريح، وفي عام ١٩٨٩ وبعد وفاة الإمام "الخميني" حدث انقسام سياسي داخل إيران أفرز إصلاحيين ومحافظين في ظل تردى اقتصادي، مع مطالبة للتكنوقراط المعتدل بإصلاح الاقتصاد والانفتاح على الغرب، وفي انتخابات عام ١٩٩٧ فاز الرئيس الإصلاحي "محمد خاتمي" بدعم من الشباب والمثقفين (التكنوقراط) فخفف من القيود على وسائل الترفيه وحدث انفتاح في المجتمع الإيراني، وفي عام ٢٠٠٢ وبسبب الإرهاب العالمي وصف الرئيس الأمريكي "بوش" دول (العراق – إيران – كوريا الشمالية) بأنها دول محور الشر العالمي، فكان رد الإيرانيين عام ٢٠٠٤ بإنجاح المحافظين في الانتخابات وتلاها انتخاب (المحافظ) "محمود أحمدي نجاد" رئيسًا عام ٢٠٠٥، فارتفع سقف المواجهة مع الغرب.

نظام السياسة الداخلي في إيران:

نظام الحكم ديني ملتزم بالإسلام وولاية الفقيه – أي ولاية فقيه على المسلمين – ويدعى مرشد عام أو (رهبرًا بالفارسية)، ويتم اختياره بواسطة مجلس خبراء، والفقيه يتمتع بسلطات واسعة، والمرشد الحالي هو السيد على خامنئى.

ويرأس السلطة الإجرائية رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب لأربع أعوام، وهو الذي يختار وزراؤه ويترأسهم بعد نيل ثقة مجلس الشورى، أما السلطة التشريعية فتتمثل في مجلس شورى ينتخب لأربع أعوام، تفوق سلطات المرشد العام ومجلس الخبراء سلطات رئيس الجمهورية والوزراء.

الأحزاب السياسية منقسمة بين إصلاحية ومحافظة، وأهم الأحزاب الإصلاحية (حزب المشاركة)، وأهم الأحزاب المحافظة (حزب المؤتلفة)، الأحزاب الممنوعة تضم حزب حركة تحرير إيران وحزب الأمة، المنظمات الممنوعة تضم: مجاهدي خلق، فدائي الشعب، والحزب الديمقراطي لكردستان الإيرانية، وجمعية الدفاع عن الحرية.

البرنامج النووي الإيراني لدى السياسيين الإيرانيين:

يمكن القول أن البرنامج النووي الإيراني يمثل اختيارًا استراتيجيًا للسياسيين الإيرانيين عبر التاريخ الحديث ويتضح ذلك من استعراض تاريخ ونشأة البرنامج؛ **حيث اتخذ الآتي:**

١- بدأ البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٥٧ بالتعاون مع الولايات المتحدة، طبقًا لبرنامج "الذرة من أجل السلام"؛ حيث تمت إقامة مفاعل نووي اختباري للأبحاث قوته خمسة ميجاوات، في مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران.

٢- وفي العام التالي، تم انشاء لجنة الطاقة الذرية "AEC"، تابعة لوزارة الشئون الاقتصادية.

٣- وفي عام ١٩٧٤، أسس شاه إيران تنظيمًا جديدًا باسم "منظمة الطاقة الذرية لإيران "EEOI"، بهدف أنشاء ثمانية مفاعلات نووية للطاقة بنهاية الثمانينيات.

٤- تم التعاقد مع شركة ألمانية عام ١٩٧٥، وأخرى فرنسية على تصدير مفاعلات نووية لإيران، وقد أنكر الشاه وقتها أي اهتمام له بصناعة أسلحة نووية، ولكنه أكد اهتمامه بنقل التكنولوجيا النووية لبلاده.

٥- في منتصف يناير عام ١٩٧٩ تمت الإطاحة بالشاه، وكان الألمان قد انتهوا من إنشاءات المفاعلين في بوشهر Bushehr ولكنهما نصف مكتملين بالنسبة للمعدات، أما الفرنسيون، فلم يكونوا قد بدءوا بعد في أنشاء المفاعلين الآخرين في دارخون Darkhouin. وقد توقف العمل تمامًا في هذه المنشآت لظروف الثورة الإيرانية، بل وحولت مستودعات مفاعلي بوشهر إلى صوامع للغلال في الميناء المطل على الخليج العربي[٣].

٦- اندلعت الحرب مع العراق في ٢٢ من سبتمبر ١٩٨٠، وتكبد الجانبان خسائر فادحة في العمليات العسكرية، وأكدت تقارير مختلفة أن الجانبين لو كان لديهما أية قدرات نووية لاستخدماها في الحرب فعلاً. وعادت إيران إلى تنشيط البرنامج النووي القديم، بعد الأنباء المتزايدة حول الأبحاث المتقدمة للبرنامج النووي العراقي، مما قد يؤثر على مسار العمليات بينهما.

٧- قامت الحكومة الإيرانية في صيف ١٩٨٢ بإجراء مفاوضات مع شركة كرافت فيرك يونيون Kraftwerk Union الألمانية التابعة لشركة سيمنس لاستكمال مفاعلي بوشهر، وتصل طاقة كل منهما إلى ١٢٠٠ ميجاوات، حيث استكمل المفاعل الأول بنسبة ٧٥%، والآخر بنسبة ٦٠% عدا قلب المفاعل وبعض المعدات. ولكن الحكومة الألمانية رفضت عام ١٩٨٥ التصريح للشركة باستكمال أعمالها، ما دامت الحرب بين إيران والعراق مستمرة.

٨- وفي الوقت نفسه قامت إيران بافتتاح معهد الأبحاث النووية في جامعة أصفهان وذلك عام ١٩٨٤.

٩- وفي ٦ نوفمبر عام ١٩٨٥، ظهر إعلان في صحيفة كيهان نصف الرسمية، يدعو العلماء الإيرانيين والأجانب لحضور مؤتمر علمي تنظمه وكالة الطاقة الذرية الإيرانية في بوشهر في الفترة من ١٤ - ١٩ من مارس ١٩٨٦، ومن أجل ترغيب العلماء للحضور قامت الوكالة بدفع كل النفقات من سفر وإقامة وانتقال، بهدف إعداد القاعدة العلمية من العلماء المتخصصين.

١٠- في يناير ١٩٨٧، تم تنظيم اجتماع علمي كبير حضره جميع المتخصصين الإيرانيين في المجال النووي، وذلك في جامعة طهران، وحضره لأول مرة الدكتور "فيريدون فيشاراكي" مسئول الطاقة النووية في عهد الشاه، والذي كان يقيم في الخارج، وكان الهدف من الاجتماع وضع الخطط التنظيمية للمشروع النووي، وتحديد فريق العمل والتمويل، وكيفية الحصول على المعدات والمواد الخام.

١١- الفترة من مايو عام ١٩٨٥ وحتى نهاية حرب الخليج الأولى في يوليو عام ١٩٨٨ بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٧ بوقف إطلاق النار بين البلدين، قامت القاذفات العراقية بتسع غارات عنيفة على مفاعلي "بوشهر" و "المنشآت النووية الإيرانية الأخرى".

١٢- في عام ١٩٩٦ وقعت إيران، اتفاقًا نوويًا مع روسيا يتضمن استكمال بناء مفاعلي بوشهر(٤).

أن طهران تبذل جهودًا كبيرة من أجل تحقيق أهدافها بامتلاك قدرات نووية تردد أنها سلمية، وتقوم بتطوير إمكاناتها مستعينة في ذلك بالخبرة الأجنبية، ولقد أصبح التسليح الإيراني التقليدي وغير التقليدي من أشد بواعث القلق لدى غالبية دول المنطقة بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة، والواقع أن إيران تمتلك القدرات على أن تكون دولة عظمى مصغرة في الخليج، ومن المحتمل عند امتلاكها قدرات ردع نووية أن تنجح في تحقيق هذه القدرة وإبرازها إلى الحيز الفعلي.

إيران في عهد الثورة الإسلامية (فترة حكم الخميني):

كانت للثورة الإيرانية الإسلامية التي أطاحت بالشاه في مطلع عام ١٩٧٩، أهمية كبرى في تشكيل الأهداف السياسية على الصعيدين: الإيراني الداخلي، والإقليمي، وفي أغسطس عام ١٩٧٩، دعا آية الله منتظري جميع الدول الإسلامية المجاورة لبلاده للاستفادة مما حدث للحكام السابقين في إيران. وقال أن الثورة الإسلامية في إيران سوف تصدر في نهاية المطاف إلى جميع البلاد الإسلامية.

كما أن هذا النظام أخذ وبسرعة مذهلة يثير الأفكار الفارسية العنصرية ويوجه الرأي العام الإيراني لأهداف توسعية خارجية وهي الأهداف نفسها التي سعي من أجلها آل بهلوي، وعلى المنوال نفسه بدأ النظام الجديد بالاتجاه غربًا نحو العراق ومناطق الخليج العربي الأخرى، وتنامت المبادئ التي يتستر وراءها والشعارات الإسلامية التي يرفعها. وقد وجد النظام الإيراني الإسلامي نفسه على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديه خطة موحدة سياسيًا وعقائديًا واقتصاديًا واجتماعيًا توضح له سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالم المستقبل الذي ينتظره.

وأولى الصعوبات التي واجهت النظام الإيراني الجديد فشل النظام الإيراني خلال عهد الخميني في تحقيق أي من الأهداف التي حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الإسلامية، فقد رحل الخميني بعدما عجز النظام الذي أنشأه عن تحقيق أي من الأهداف الرئيسية التي قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩، **ومنها:**

١- فشل النظام الإيرانى الجديد في تأمين مكانة عالمية ومركز مؤثر لإيران في الشرق الأوسط، فإيران كانت تواجه بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والإسلامية أو في الساحة الدولية وهي غير قادرة على التأثير على مجريات الأحداث لا في منطقة الشرق الأوسط ولا خارجها.

٢- كما فشل النظام الإيراني في تحقيق أماني شعبه في الرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين، إذ أن أوضاع إيران الاقتصادية والاجتماعية - كما ذكر أغلب المحللين لأوضاع هذا البلد - هي أسوأ ظروف مرت بها إيران في العصر الحديث.

٣- يضاف إلى هذا الوضع المتأزم، التهديد الذي تعرضت له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتي دخلت في مواجهات دامية مع السلطة المركزية الإيرانية عند انتصار الثورة، وقد لعبت قيادة الخميني الدينية دورًا في حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية في صفوف الطائفة الشيعية.

ومن المصاعب التي واجهت إيران، المشكلة الاقتصادية التي تطبق بخناقها على الشارع الإيراني، وأبرز مظاهر هذه الأزمة هي النسب القياسية التي وصلت إليها معدلات التضخم، وعدم توافر السلع وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خيوط التجارة الخارجية مع العالم، والبطالة التي يصل حجمها إلى ما يعادل ثلث سكان البلاد، بالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد الإيراني من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الإيرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادي واحد.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد سعي النظام الإيراني الجديد في أواخر أيام الحرب إلى إيجاد علاقات أفضل مع جيرانه العرب – خاصة أعضاء مجلس التعاون الخليجي – مع تخفيض الدعم الذي يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة في العالم العربي.

وفي عهده تم إحياء مشروع البرنامج النووي الإيراني خاصة في مجال البنية الأساسية ومحاولة عودة العلماء من الخارج.

إيران في عهد هاشمي رافسنجاني:

تولى حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني يوم ١٧ من أغسطس ١٩٨٩ رئاسة الجمهورية الإيرانية في مرحلة ما بعد الأمام الخميني، وبذلك تكاد تكون معالم خريطة توازنات القوى المختلفة في الوضع الداخلي الإيراني الجديد قد تحددت بصورة واضحة بعد أن رفعت يد الخميني – التي ظلت تضبط الميزان وتمسك بمفتاح تعادل كفتيه خلال السنوات العشر الأولى من حكم الجمهورية.

في الحقيقة، كان هناك إجماع بين الخبراء والمحللين السياسيين على أن الجمع بين الزعامتين الدينية والدنيوية في شخص واحد قد انتهت بوفاة الأمام الخميني يوم ٣ يونيو ١٩٨٩. فمن الواضح أن الخميني جمع بين الزعامتين الدينية والدنيوية، وامتلاكه سلطتيهما في الوقت نفسه يكاد يكون هو السبب الذي أفرز كل سلبيات الفترة الخمينية. نظرًا لأنه كان يوظف المشاعر الدينية والحماس الإيماني لدى الشعب الإيراني في خدمة أهدافه السياسية، لذلك فإنه بعد وفاة الخميني كان جميع

المتصارعين على المنصب المرموق يتسابقون على إعلان الـولاء التـام للخمينـي والتعهد بالسير على مناهجه (تقربًا للرأي العام واتقاء لغضبه) إلا أن القيادة الجديدة لم يكن بمقدورها تنفيذ وعودها بالالتزام بخط الخميني المتطرف لعدم توافر الإمكانـات التي كانت متاحة للخميني والمناخ النفسي الذي كان يصنعه ويعمل من خلاله من جهة، ولأنهم لا يملكون القدرة على التأثير التي كان يملكها الخميني ويمارسها والتي كـان الشعب الإيراني يتجاوز بسببها عن كل أخطائه.

كان هاشمي رافسنجاني منذ اندلاع الثورة عام ١٩٧٩ عضوًا في مجلس الثورة، وبعد نجاح الثورة شارك رافسنجاني في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامي في فبراير عام ١٩٧٩ كما تولى منصب وزير الداخلية، وفي يوليو عام ١٩٨٠ انتخـب رئيـسًا للبرلمان ثم تولي منذ عام ١٩٨٩ منصب القائد العام للجيش الإيراني بالنيابة، ثم رئيس الجمهورية الإيرانية.

لقد تبني الرئيس الإيراني بعد فوزه بمقعد الرئاسة خطة من ثلاث نقـاط لتغييـر وجه إيران إلى الأفضل، **وهي:**

- تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.
- تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
- إعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربيـة أو الشرقية ومؤسسات التمويل الدولية.

وقد نجح رافسنجاني في استغلال مناصبه السابقة إلى أقصى حد، حيث نجح فـي التقارب مع كافة مراكز القوى في إيران تقريبًا كما عمد رافسنجاني خلال الفترة التالية إلى تعزيز قبضته على القوات المسلحة، أما آيات الله الكبار فلم يتدخلوا في الـسياسة وقد طلب منهم التركيز على تقديم المشورة الروحية والإرشاد، بمن فيهم أية الله علـي خامينى.

لقد كانت تصريحات الرئيس الإيراني رافسنجاني تبشر جميعها بانفراج إيران على العالم الخارجي وتركز على الجانب الاقتصادي لبناء اقتصاد ما بعد الحرب وإقامة علاقات جديدة مع دول العالم على أساس التعاون المتبادل في ظل الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية.

تم التجديد الثاني لهاشمي رافسنجاني؛ حيث أجريت انتخابات الرئاسة الثانية في ١٩٩٣/٦/١١ وفاز فيها هاشمي رافسنجاني، وهي بحق أهم انتخابات شهدتها إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك من حيث الأهمية والخطورة، أو من حيث الدلالات والنتائج، فهي كانت نقطة فاصلة ما بين مرحلة الثورة، ومرحلة الدولة.

كما حدثت عدة تغيرات داخلية ترجع أسبابها إلى:

١- في مسألة العدالة الاجتماعية زاد التركيز على مسألة العدالة الاجتماعية وعلى مواجهة الفساد الاجتماعي والسلوك الاستهلاكي.

٢- بالنسبة للوضع الاقتصادي فقد تزامن الوضع الاجتماعي الذي سبقت الإشارة إليه مع تزايد اعتماد إيران على تسهيلات تمويلية خارجية لتمويل استيراد سلع استهلاكية أساسية وسعيها إلى إعادة جدولة ديونها. كما أدى انخفاض عائدات النفط وتزايد عجز الموازنة ومشكلات ميزان المدفوعات وتدني سعر الصرف للريال الإيراني، إلى معاودة البرلمان الإيراني النظر في الميزانية الجديدة وتوقع انخفاضها نتيجة انخفاض أسعار النفط والأزمة التي حدثت عام ١٩٩٧.

٣- الحالة السياسية الداخلية ساعدت الرئيس رافسنجاني في حصول اليمين الإسلامي على غالبية مقاعد البرلمان في انتخابات أبريل / مايو ١٩٩٢، وعمد إلى التخلص من مناوئيه الراديكاليين وهدف من وراء ذلك إلى تأمين الدعم لسياسته للانفتاح الاقتصادي.

٤- بالنسبة إلى العلاقات الخارجية فقد عانت إيران في عهد رافسنجاني من عدد من المشكلات ظهرت بشكل متزامن أو متقارب فيما يتصل بعلاقاتها مع بقية دول العالم.

ويمكن القول أن عهد هاشمي رافسنجاني شهد أحياء كامل وإعادة بناء هيكل البرنامج النووي الإيراني من جديد والاتفاق مع روسيا على إعادة بناء البرنامج وبدء إجراءات أعمال تخصيب اليورانيوم(٥).

إيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (الجمهورية الثالثة في إيران) (١٩٩٧-٢٠٠٥):

أحدث وصول رئيس معتدل في ٢٣ مايو ١٩٩٧ إلى السلطة انقلابًا كبيرًا في الخريطة السياسية التي كان المحافظون يسيطرون عليها مما أدى إلى سلسلة من الأزمات المتعاقبة والعنيفة أحيانًا داخل النظام.

وأول أزمة اندلعت كان محورها طبيعة النظام، ومهدت في نوفمبر ١٩٩٧ إلى حدوث مواجهة عنيفة بين الأوساط المحافظة والمعتدلين المتهمين بالتشكيك في سلطات خامنئي، وتمحورت المواجهة حول آية الله حسين على منتظري، الذي وجه انتقادات حادة إلى خامنئي الذي أخذ منه موقع المرشد بعد وفاة الخميني.

ويلعب خاتمي، وهو رجل دين وابن أحد كبار رجال الدين في يزد (وسط) ورقة "رئيس الشعب" الذي حظي بأصوات ٧٠% من الناخبين وهو لم يتراجع عن تأييده تعزيز دولة القانون والمجتمع المدني، الأمر الذي رفضه المحافظون لأنه كان يشكل "تهديدًا للنظام".

كما واجه خاتمي أزمة أخرى كبيرة في أبريل ١٩٩٨ استهدفت التيار المعتدل مباشرة، باعتباره "الحلقة الأضعف" في التحالف الحكومي، وتمثل ذلك في توقيف رئيس بلدية طهران غلام حسين كرباتشي واحتجازه ١١ يومًا.

وهكذا استمرت الخلافات العنيفة بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران وتنازع السلطات ولعدة سنوات من حكم خاتمي.

واستمر العمل خلال هذه الفترة في البرنامج النووي الإيراني وأن شهد بعض المعوقات نتيجة العلاقة بين روسيا وإيران المتذبذبة خلال هذه الفترة.

إيران في عهد "أحمدي نجاد"(٦):

تولى "أحمدي نجاد" حكم إيران في يوليو ٢٠٠٥ عقب نجاحه في الانتخابات الإيرانية، ويوصف نظام حكمه بالتشدد ولم تحدث أي انفراجه خلال فترة حكمه مع المجتمع الدولي المتمثل في الهيمنة الأمريكية في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بضغطها الدولي لجم اندفاع إيران وغلق شهيتها في امتلاك أسلحة التدمير الشامل.

ويمكن القول أنه خلال فترة ولايته حدثت قفزة للأمام للطموحات النووية الإيرانية المثيرة للجدل والمخاوف الدولية حيث أعلن في بداية العام ٢٠٠٩ أن علماء بلاده تمكنوا من إنتاج كريات أكسيد اليورانيوم وهي الخطوة الأخيرة في سلسلة طويلة ومعقدة من عملية إنتاج الوقود النووي، هذه الكريات سوف تستخدم لتزويد مفاعل أراك "قيد الإنشاء" بالوقود، وهو مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يتوقع بدء العمل به خلال عامين أو ثلاثة، وأضافت وكالة الأنباء الإيرانية إلى تفاصيل المشروع أن بإمكانه إنتاج ١٠ أطنان سنويًا من الوقود النووي لمفاعل الماء الثقيل فضلاً عن ٣٠ طنًا من أجل مفاعلات الماء الخفيف كذلك الموجود في بوشهر، هذا مع ملاحظة:

١- رئيس البرنامج النووي الإيراني غلام رضا اغازاده أكمل الصورة وقال أن بلاده وصلت إلى مرحلة جديدة من امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، موضحًا أنه تم نصب ٧٠٠ طارد مركزي في مشروع ناتانز لتخصيب اليورانيوم.

٢- الرئيس الإيراني توج هذه المعلومات في منتصف أبريل ٢٠٠٩ بأن علماء بلاده اختبروا نوعين من الطاردات المركزية المستخدمة في تخصيب اليورانيوم بسعة تفوق عدة مرات الطاردات الموجودة حاليًا.

٣- من جانب آخر أكد نجاد أن الخطوة القادمة لبلاده هي امتلاك المعرفة بالتكنولوجيا النووية، والقدرة على إنتاجها دون مساعدة أجنبية.

٤- وقد اختار نجاد توقيتًا مفعمًا بالدلالات والمعاني والرسائل.. فقد أعلن عن هذه الإنجازات بعد يوم واحد من بدء ترتيبات المفاوضات المباشرة مع الدول الخارجية حول الحوافز الأوروبية لطهران من أجل تعليق برنامجها النووي.

٥- كذلك جاءت تصريحاته في نفس الأسبوع الذي شهد عرضًا من إدارة الرئيس الأمريكي أوباما بفتح صفحة جديدة في العلاقات. وشهد أيضًا الرد الإيراني المتحفظ على الدعوة الأمريكية بالقول أن طهران مستعدة دائمًا للتفاوض المبني على العدالة والاحترام وهي الصيغة التي اختارها نجاد للقول بأنه يشترط تغييرًا جوهريًا في السياسة الأمريكية مقابل البدء في مفاوضات مباشرة.

٦- كذلك يأتي الإعلان الإيراني عن اكتمال دائرة الوقود النووي. بما يعني أنه لا مجال لطرح فكرة وقف التخصيب في المفاوضات مع طهران، وبما يرفع من درجات الحذر من إمكانية انضواء طهران تحت قرارات مجلس الأمن مستقبلاً.. وفيه إشارة إلى أن إيران بدأت تقلد إسرائيل في سياسة فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولي وكأنها رسالة للقوى الدولية كي تتدارس جيدًا عرض الحوافز الجديد الذي ستقدمه لإيران.

على الصعيد المحلي.. جاء إعلان نجاد بالإنجازات النووية قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية التي ينافسه فيها مرشح قوى محسوب على المعتدلين وتعتبر هذه الإنجازات بمثابة دفعة تعزز وضعه في الانتخابات لأنه يعلم جيدًا أن الإنجازات النووية ترتبط دائمًا وبشكل متزايد بالهوية الوطنية للبلاد وبأيديولوجيتها الرسمية مما يصعب على أي قيادة فيها محاولة التراجع عن تلك الإنجازات أو التهاون فيها.

تزامن ذلك مع عرض عسكري أجرته إيران في الثامن عشر من أبريل ٢٠٠٩ عرضت فيه العديد من الأسلحة التي تم تصنيعها محليًا في محاولة لإظهار القوة أمام المجتمع الدولي.

وربما كان التشدد فى عهد أحمدى نجاد عاملا من عوامل نجاحه فى الانتخابات التى أجريت فى يونيو ٢٠٠٩ لفترة رئاسة ثانية برغم ما نتجّ عنها من قلاقل داخلية دامية استمرت قرابة ثلاثة أشهر ظهر خلالها تجاوباً من جانبه مع أطروحات الحوار التى طرحها الرئيس الأمريكى باراك أوباما والتى أتت ثمارها فى الاتفاق على اللقاء فى الأول من أكتوبر ٢٠٠٩ بين إيران من ناحية ومجموعة ٥ + ١ ومن المقدر أن يكون مستوى اللقاء على مستوى المديرين السياسيين على أمل الوصول إلى اتفاق سلمى ينهى أزمة الملف النووى الإيرانى برضاء كافة الأطراف.

obeikandl.com

الفصل الثاني
السياسة الخارجية لإيران

يمكن القول أن السياسة الخارجية الإيرانية تبني على التوسع والهيمنة وهو ما ظهر من خلال استعراض مسيرة إيران خلال الفترة الماضية فقد تميزت السياسة الإيرانية منذ عهد الشاه بعلاقات متوترة مع دول الخليج العربي خاصة مع العراق، في الوقت الذي توطدت علاقاتها مع الدول الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوترت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم تغيرت وتبدلت تمامًا مع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وانطلاقًا من هذه السياسة قام الشاه ببذل مختلف الجهود والضغوط في منطقة الخليج العربي لتحقيق الأطماع والأهداف الإيرانية.

بدءًا من مطلع السبعينيات كانت إيران تعيش حالة تفوق عسكري مع محاولات لإثبات وإحياء دوافع التوسع من جذور تاريخية سحيقة عبر برامج معادية للأمة العربية منها الصراع حول الثروات البترولية، مما أدى إلى الخلاف حول الجرف القاري والمياه الإقليمية، ولقد كان للاحتلال البريطاني ثم الإيراني من بعده للجزر العربية الثلاث الواقعة في مدخل الخليج بعداً اقتصادياً واضحاً، حيث يتردد أنها تختزن كميات كبيرة من البترول في امتداداتها تحت الماء، كذلك اهتمت إيران بجعل الخليج سوقًا لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة بهدف دعم الآلية الإيرانية في دول الخليج، بحيث تصبح بمكانة جماعة ضغط بارزة.

ومن الناحية العسكرية اتجهت إيران إلى امتلاك قوة عسكرية ضخمة ومتنوعة وبدرجة أثارت المراقبين الغربيين لضخامتها، ومن المنطقي أنها تعتبر موجهة أساسًا ضد الدول العربية سواء العراق أو غيره من الدول الخليجية.

ومن الناحية السياسية كانت إيران الدولة التي استطاعت أن تلجأ إلى تنويع أشكال صراعاتها بما يحقق مصالحها، فقد لجأت إلى استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع

العراق لاستنزاف القدرة العراقية. كما حاولت استغلال الانقسامات الدينية في الخليج لصالحها بالسعي إلى تجنيد الطوائف الشيعية، ودعوة زعمائها كي تكون قوة ضاغطة على النظم الحاكمة يمكن استخدامها لتحقيق مصالحها.

وإلى جانب ذلك كله، فإن نظام الشاه حاول استخدام الأقلية الإيرانية في الخليج لخدمة مصالح إيران في المنطقة.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في أن تتبوأ إيران مكانتها في الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وفي مقدمتها الموقع الاستراتيجي والكثافة السكانية العالية والقوة الاقتصادية المتنامية والقوة العسكرية الضاربة المهيأة للتدخل العسكري ضد دول المنطقة، لذلك كله وصف "جوزيف سيسكو" إيران باعتبارها دولة مؤهلة لأن تلعب دورًا رئيسيًا لتأمين الاستقرار في الخليج وتأمين تدفق النفط إلى البلاد المستهلكة.

وبصفة عامة اجتمعت مقتضيات المصالح الغربية والأمريكية بصفة عامة مع النزعة المسيطرة للإمبراطور الشاهنشاه الإيراني لتحاول أن تجعل من إيران القوة المسيطرة على المنطقة. وقد تحدث شاه إيران مرارًا عن تصميم بلاده على أن تكون "خامس دولة عظمى في العالم".

الإستراتيجية الإيرانية:

يمكننا أن نستخلص الإستراتيجية الإيرانية منذ عهد الشاه من تطلعات وأطماع قومية فارسية، وكان الشاه يشبه نفسه دائمًا بكورش العظيم، وانطلقت هذه الإستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية والتي يمكن اعتبارها الدستور الأساسي للسياسة الإيرانية **بصفة عامة:**

١- فرض السيطرة والنفوذ الإيراني في المنطقة.

٢- السيطرة على الجزر الاستراتيجية الثلاث: أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى للتحكم في الملاحة والاستعداد للسيطرة على مناطق أخرى في الخليج بما فيها أجزاء من جنوب العراق.

٣ – اتخاذ المواقف المعادية ضد قضايا الأمة العربية وتهديد الأمن الإقليمي العربي.

لقد شهدت السبعينيات صعود إيران التدريجي نحو موقع القوة العسكرية الأولى في منطقة الخليج، هذا الطريق الذي بدأته إيران في أواخر الستينيات وأصبح حقيقة واقعة في عام١٩٧٥، مع توقيع اتفاقية الحدود بين إيران والعراق والتي هي في حد ذاتها كانت استجابة لتطلعات شاه إيران، وزاد من جدية طهران للسعي في هذا الطريق إرتفاع عوائد البترول في أواخر الستينيات، واختار الشاه لإيران إستراتيجية الاعتماد على الذات بما تعنيه هذه الإستراتيجية من وصول إيران إلى القوة العسكرية التي تحقق لها التفوق في منطقة الخليج والذي يحاول الرؤساء الإيرانيين السير على نفس المنهج.

الموقف الإيراني تجاه الدول المختلفة:

١ – العلاقات الإيرانية – العربية:

تميزت العلاقات الإيرانية – العربية في أغلب فتراتها بالتوتر والصراع خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ فقد اتخذت إيران جانب العداء للدول العربية؛ حيث تردد بين فترة وأخرى بحقها في البحرين كجزء من الدولة الإيرانية سواء في عهد الشاه أو مؤخرًا أثر أزمة عام ٢٠٠٩ هذا علاوة على إصرارها على عدم حل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وإصرارها على أنها جزر إيرانية وأن كانت بعض الدول الخليجية شهدت تحسنًا نسبيًا في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في الفترة الأخيرة وتحديدًا بعد انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية إلا أنه تظهر بين الحين والآخر محاولات للسيطرة الإيرانية على الدول العربية في الخليج وإصرارها على تسميته بالخليج الفارسي كما أن الثورة الإسلامية في إيران زادت الشعور والحاجة لدى زعماء دول الخليج خاصة صغار الدول إلى التوحد وقد كان ذلك أحد عوامل الإعلان عن أنشاء دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٦ مايو عام ١٩٨١.

أ – دول مجلس التعاون الخليجي:

لاشك أن دول الخليج تنتابها المخاوف من التداعيات التي ستترتب على التصعيد المتبادل بين طهران والغرب **ويعود القلق لعدة أسباب:**

- أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي ستكون له تداعيات سلبية لأن ذلك قد يغريها على محاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه أي هيمنة إقليمية شاملة.
- استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) وإصرارها على الاحتفاظ بها ورفض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بل والعمل على تغيير هويتها العربية.
- التصور الإيراني لأمن الخليج وإصرارها على تسمية الخليج بالخليج الفارسي وضرورة خروج القوات الأجنبية من الخليج.
- احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية وهو الأمر الذي لو حدث ستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، إنسانيًا وأمنيًا واقتصاديًا وبيئيًا.

وترفض دول مجلس التعاون والخليج عمومًا تصعيد الملف النووي الإيراني ليصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة بين إيران والقوى المناوئة لبرنامجها ليقين دول مجلس التعاون أن هذه المواجهة ستجعل المنطقة عرضة للدمار الشامل.

ب – موقف الدول العربية:

لقد أحدث موضوع البرنامج النووي الإيراني ردود أفعال متضاربة بين الدول العربية فمن ناحية هناك دول تقف مع إيران على طول الخط مثل سوريا، ودول أخرى ترفض المساعي الإيرانية لامتلاك سلاح نووي وترفض في نفس الوقت المساعي الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران مثل مصر، ودول أخرى لاتتبنى أي موقف حيال القضية مثل دول الشمال الأفريقي.

هذا وقد ارتكنت المواقف العربية في مجملها إلى عدة مبادئ **تجسدت في الآتي:**

- التأكيد على ضرورة أن تكون التحركات الدولية الرامية إلى منع إيران من الحصول على السلاح النووي جزءًا من عملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.
- التأكيد على حق جميع الدول في تطوير معارفها واستخداماتها للطاقة النووية في كل الأنشطة السلمية ورفض الاحتكار العالمي الذي يحصر استخدام المعرفة النووية في دائرة تشمل الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا واليابان والأرجنتين والبرازيل والهند وباكستان ثم إسرائيل التي تنفرد وحدها بعدم خضوع مؤسساتها للتفتيش الدولي.
- العمل على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية واستبعاد اللجوء إلى الخيار العسكري حتى لا تشهد المنطقة حربًا جديدة تزيد من حالة السيولة الأمنية التي تواجهها في الوقت الراهن.

ج- - إيران والعراق:

إذا كانت العلاقات قد بدأت تتحسن نسبيًا بين البلدين عقب أحداث عام ١٩٩٠ واعتراف العراق مرة ثانية باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ إلا أن أحداث الحملة الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ والتغلغل الإيراني فى الجنوب العراقي ومنافسة إيران للولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى حد طلب الأخيرة بدأ مفاوضات محددة مع إيران بالنسبة للشأن العراقي وتبادل زيارات المسئولين العراقيين لإيران بهدف فتح صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين تقوم على احترام سيادة وحقوق كل طرف تجاه الآخر.

وبصفة عامة يمكن القول أن إيران أصبحت التهديد الرئيسي للعراق خاصة عقب الخلل في التوازن العسكري الذي حدث عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وتدمير الجيش والآلة العسكرية في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وتعثر إعادة بناء القوة العسكرية العراقية مرة أخرى.

د – إيران ومصر:

العلاقات الإيرانية – المصرية اتسمت في غالبيتها بالفتور والتدهور منذ الثورة الإسلامية وإيواء مصر لشاه إيران وعائلته في القاهرة عقب التحسن في العلاقات الذي ساد بين البلدين قبل الثورة الإسلامية كذلك عقب مساندة مصر للعراق في حربه مع إيران واستمر كذلك في إطار التوتر الحادث بين إيران ودول الخليج عقب ذلك.

ومنذ ذلك الوقت وكلما بدأت العلاقات في التحسن والتقارب بين البلدين تتعرض العلاقات للتوتر مرة أخرى خاصة في ظل الاتهامات التي توجه لإيران في إطار دعمها لحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة وتحريضهم على السلطة الشرعية في لبنان والسلطة الفلسطينية وقد تدهورت العلاقات مؤخرًا بين البلدين عقب وقوف إيران إلى جانب حزب الله في الاتهامات التي وجهتها مصر للحزب عقب اكتشاف خلية إرهابية للحزب كانت مكلفة بإحداث تفجيرات واغتيالات وضرب للسياحة المصرية مما شكل تهديدًا للأمن والاستقرار في البلاد.

٢ – إيران وعلاقاتها إقليميًا:

أ – إيران وجمهوريات الكومنولث الإسلامية:

أن أجزاء من آسيا الوسطى – بما فيها بخاري – كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية في منتصف القرن الثامن عشر وتحديدًا في عهد السلطان نادر شاه، إلا أن الحكومة الروسية بسطت سيطرتها على الإقليم، وتمتعت إيران مع هذه الدول بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان، وتركمانستان، ولغة مشتركة مع طاجيكستان، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان، كما تشترك مع أذربيجان في كون غالبية السكان من الشيعة، وتوجد بداخل إيران أقليات اذارية وتركمانية، كذلك ترتبط إيران مع كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان بأنها تطل على بحر قزوين، مما فتح الباب لتجارة بحرية مزدهرة، وتمنح كل تلك الروابط والصلات – شرعية لدور إيران ومصالحها في الإقليم، وتشكل أرضية قوية للتأثير الإيراني، وترى الدول الغربية في أن انهيار

الاتحاد السوفييتي وتفككه قد قلل من أهمية إيران الجيواستراتيجية للغرب عمومًا والولايات المتحدة بشكل خاص، كونها كانت حاجزًا أمام امتداد الخطر الشيوعي، وفي كل الأحوال فإنه بتفكك الاتحاد السوفييتي أصبحت إيران، ولأول مرة منذ قرون – لا تتمتع بحدود مشتركة مع روسيا الإمبراطورية، مما أدى إلى اختفاء تهديد علاقاتها من جهة وفتح فرص توطيدها مع دول مجاورة تشترك معها في أسس تاريخية ثقافية وعرقية من جهة أخرى – خاصة في ضوء حرص إيران على استمرارها كقوة إقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية، وعلى ألا يتعرض دورها للتهميش وتصبح قوة إقليمية ثانوية – وقد عانت إيران في أعقاب التفكك السوفييتي من صراعات الجمهوريات القريبة من حدودها خاصة النزاع الأذاري – الأرميني حول إقليم ناجورنو كارباخ وتدفق اللاجئين إليها.

سعت إيران لتوطيد علاقاتها مع هذه الجمهوريات في محاولة لمواجهة السيطرة التركية عليها وعلى المستوى الملموس فقد قامت إيران بمد خطوط سكك حديدية ووسائل مواصلات واتصالات بينها وبين دول آسيا الوسطى وأفغانستان – وهي دول منغلقة أرضيًا – بهدف ربط الأخيرة بالخليج. وبالتالي بالمياه الدولية الحرة، وهو الأمر الذي تبلور في اتفاقية وقعت في ديسمبر ١٩٩١، أعقبتها اتفاقية أخرى مع روسيا لإزالة عوائق الحدود فيما بين تلك الدول وإيران، كما تحدث مسئولون إيرانيون عن سوق اقتصادية مشتركة تتزامن مع توحيد الأهداف السياسية دون الحديث عن سلطة فوق الدول، وإنما مجرد تكامل بينهم، وتمارس إيران تأثيرا في هذا الاتجاه من خلال منظمة التعاون الاقتصادي التي كانت شاركت في إنشائها مع باكستان وتركيا، ثم تم إنضمام أفغانستان وأذربيجان والجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز. فقد تعاونت الدولتان فيما بينهما في إطار منظمة التعاون الاقتصادي.

ب – إيران وأفغانستان:

في سبتمبر ٢٠٠١، كان إعلان الحرب ضد الإرهاب من قبل الولايات المتحدة وحلفائها والتي استطاعت أن توجه ضرباتها اعتبارًا من ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ للقضاء

على حركة طالبان وتنظيم القاعدة، الذي اعتبرته مصدر الإرهاب في العالم، وفي أواخر عام ٢٠٠١، كانت قد تعدلت خريطة أفغانستان تمامًا بسقوط حركة طالبان وتنظيم القاعدة وأدى تحالف باكستان وبعض جمهوريات آسيا الوسطى وكذا روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة، إلى السماح بالوجود العسكري الأمريكي داخل باكستان وداخل بعض الجمهوريات الإسلامية. بل وأعلنت روسيا عن مساندتها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب من أجل الإحاطة بحركة "طالبان"، كما أعلنت عن دعمها لقوى التحالف الشمالي من الطاجيك والأوزبك وإمدادهما بالمعدات العسكرية من أجل تحقيق نجاح الهجوم البري.. وهذا ما تحقق بالفعل.

أما إيران، فقد أعلنت نبذها للإرهاب، ولكنها أكدت على عدم تعاونها مع الولايات المتحدة، ولكن في الوقت نفسه تعاونت إيران مع القوى المقاومة لطالبان ودعمتها عسكريًا من أجل القضاء على هذه الحركة. وبالرغم من دعم إيران للحملة ضد الإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة – بعد أن حققت أهدافها – قامت بإدراج إيران ضمن الدول المارقة.

وبالطبع، فقد أدى نجاح الولايات المتحدة في الحرب بأفغانستان إلى الوجود العسكري في كل من أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى وهو أمر أدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لإيران في ظل تصور محاصرة إيران بالقوات الأمريكية من الشرق في أفغانستان ومن الغرب في العراق.

التنافس الإيراني – التركي في المنطقة:

أن الصراع بين إيران وتركيا بخصوص منطقة الشرق الأوسط يمتد لعدة قرون سابقة حتى عصرنا الحاضر حول العديد من النقاط التي تمس بصورة مباشرة المنطقة العربية، يمكن حصره **في ثلاث نقاط أساسية:**

- الصراع حول قيادة العالم الإسلامي والصراع حول "النفوذ" في شمال العراق.
- الصراع حول "الترتيبات الأمنية" في منطقة الخليج العربي.
- هذا بالإضافة إلى النقطة الخاصة بالصراع حول دعم العلاقات مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية.

ورغم هذا الخلاف المتناهي والصراع الناشب بين تركيا وإيران، إلا أنهما على ما يبدو – في حالة اتفاق تام حول الموقف من "النظام الإقليمي – العربي"، فإيران من جهة ترى أن تفكك وانهيار النظام العربي مصلحة قومية إيرانية ومدخل لدور إقليمي أكثر بروزًا خاصة في منطقة الخليج، أما تركيا من جهة أخرى، فترى أن حرب الخليج "الثانية" قد جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية واستراتيجية، بل وثقافية على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فعال ومؤثر في الجغرافية السياسية والأمنية للمنطقة يمكن أن يتحقق عبر النظام الإقليمي الشرق أوسطى.

هذا وقد انحصرت السياسة التركية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني في:

- رفض استخدام الأراضي التركية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران حيث أكد وزير الخارجية التركي عبد الله جول في ٢٠٠٦/٢/١٠ أن بلاده لن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولة أخرى باستخدام الأراضي التركية في عمل عسكري ضد إيران أو أية دولة مجاورة والمقصود هنا إسرائيل تحديداً فى إطار التحالف التركى الإسرائيلى منذ عام ١٩٩٦.
- التأكيد على رفض تركيا لانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ودعوة طهران لأن تكون أكثر شفافية في حوارها مع الغرب في هذا الصدد، وهو ما أكده جول في تصريحاته المذكورة.
- تبني مواقف غامضة تجاه مطالب الإدارة الأمريكية المشار إليها وذلك عبر تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ احتياطات عسكرية تفترض إمكانية المشاركة في عمل عسكري ضد إيران ولكن مع تبني خطاب سياسي يرفض تلك الحرب وفي هذا الإطار كان قرار تركيا نصب درع صاروخي متكامل لحماية أراضيها وأجوائها يشمل أنظمة دفاع صاروخية مضادة للصواريخ علاوة على استضافة مناورات بحرية في مياه البحر المتوسط عام ٢٠٠٦ شاركت فيها ١٠ دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهو الأمر الذي دفع طهران إلى اتخاذ خطوات إيجابية تجاه تركيا بهدف كسب تأييدها للموقف الإيراني أو على أقل تقدير تحييدها.

- إحياء تركيا المشاريع النووية التركية بهدف تحقيق التوازن الإقليمي بينها وبين إيران وفي هذا الصدد كان إعلان وزير الطاقة التركي حلمي جولر عام ٢٠٠٦ عن خطط بلاده الرامية لبناء خمسة مفاعلات طاقة نووية.

٣ - علاقات إيران مع الدول الكبرى:

أ - إيران وروسيا:

سهلت الظروف التي مرت بها الدولتان من تقارب كل منهما للآخر وفي هذا الإطار تحركت الدولتان نحو توثيق علاقاتهما أكثر من أي وقت مضي منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، على أساس الاعتبارات العملية والإستراتيجية، فعلى سبيل المثال، تمثل حاجة روسيا للعملات الصعبة وحاجة إيران إلى الأسلحة والتكنولوجيا الروسية الحديثة، ودعمها السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، أهم الدوافع للتحالف الاستراتيجي الراهن بين الدولتين، كما أن الدولتين لهما اهتمامات أمنية ومصالح اقتصادية مشتركة في تطوير بترول وغاز بحر قزوين.

يمكن تفهم أهمية التقارب بين روسيا وإيران في إطار ما يلي:

- العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاتهام الدائم للإدارة الأمريكية لإيران بدعوى مساندتها للإرهاب، ومعارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وسعيها الدؤوب لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- تستفيد إيران من توثيق علاقاتها مع روسيا كمصدر اقتصادي وتكنولوجي.
- رفض روسيا طلب الولايات المتحدة الأمريكية وقف تعاملها النووي مع إيران.

وقد قابلت إيران هذا الموقف الروسي بترحاب كبير، وفي سبتمبر ١٩٩٥ أعلن الروس أنهم وقعوا عقدًا لبناء مفاعلين نوويين إضافيين في إيران بقيمة مليار دولار، وما سيحققه ذلك للإيرانيين من آثار عملية وتكنولوجية والمعرفة التي ستصاحبها، وموافقة روسيا على تدريب العلماء الإيرانيين في التكنولوجيا النووية.

مصالح روسيا وعائداتها من مبيعات الأسلحة إلى إيران وكونها دولة غنية بالموارد الطبيعية، فهي رابع دولة من حيث الاحتياطي العالمي للبترول وثاني دولة من حيث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وتتوافر بها كميات هائلة من النحاس والموارد المعدنية الأخرى، بالإضافة إلى التعاظم التجاري بين البلدين.

هذا وتحظى العلاقات الإيرانية - الروسية بأهمية، خاصة في الفترة الحالية، نتيجة لتشعب مجالاتها وحساسيتها للبلدين فمن ناحية:

- تمثل مجالاً خصبًا لإمدادات الأسلحة الحديثة لإيران في ظل الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة، كما أنها تحقق عائدًا مهما من العملات الحرة لروسيا.
- يعتبر بحر قزوين من المناطق ذات الاحتياطيات الضخمة للبترول والغاز الطبيعي، وهو ما يستلزم تعاون البلدين معًا بما يحقق أقصى استفادة لهما وللدول المطلة على البحر، وقد تمت بهذا الشأن اتفاقية مشتركة لتنظيم الاستفادة ببترول بحر قزوين.
- أن العلاقة بين البلدين، يتم مراقبتها ومتابعتها من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتربص بكل منهما، مما يعكس أهمية تحالفهما معًا للمواجهة.

لقد عاني الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية من معضلة حقيقية تتمثل في أن روسيا تستفيد بوفرة من تعاونها النووي مع إيران من الناحية المادية وأنها لم تكن مستعدة قط لوقف هذا التعاون الذي بدأ في منتصف التسعينيات في القرن الماضي وتحديدًا في نوفمبر ١٩٩٤ عندما وقع الطرفان اتفاقًا تقدر قيمته بـ ٨٠٠ مليون دولار لبناء محطة للطاقة النووية في بوشهر ولكنها في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الاصطدام مع الولايات المتحدة التي مارست ضغوطًا عديدة عليها لوقف هذا التعاون فضلاً عن التناقض الخفي بين حسابات الأمن القومي الروسي وامتلاك إيران للسلاح النووي بما يعنيه ذلك من ظهور قوة إسلامية نووية على تخوم روسيا الجنوبية بما قد يترتب عليه من تحولات إستراتيجية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعتبر واحدة من الدوائر الأكثر حيوية وتهديدًا للأمن القومي الروسي.

لذلك بلورت السياسة الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة تقوم من ناحية على الإعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها معها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، استنادًا إلى أنها ليست لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها طهران والتي تم الحصول على مكوناتها أما من مصادر أخرى أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية.

ب – إيران والصين:

تعتبر العلاقات بين البلدين من العلاقات المتميزة لحاجة كل طرف للأخر فمن ناحية الصين فهى تتطلع للبترول الإيراني حيث تحتل الصين قائمة أكبر مستوردي النفط الإيراني منذ عام ٢٠٠٤ بما يعادل ١٣,٦% من صادرات النفط الإيراني كما بلغت قيمة أول عقد بين طهران وشركات النفط الصينية حوالي ٧٠ مليار دولار ووافقت الصين خلال العام ٢٠٠٥ على شراء كميات من الغاز الطبيعي المسال من إيران قدرت قيمتها بـ ٢٠ مليار دولار على مدار ربع قرن.

وعلى الجانب الآخر تتطلع إيران للتعاون الفني والعسكري مع الصين وخاصة في المستوى العلمي حيث عزز البلدان علاقاتهما في مجال التكنولوجيا النووية حيث وقعا في ١٩٩١/١/٢١ اتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان وهو ما استفادت منه طهران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى يورانيوم هيكسا فلوريد لإنتاج الوقود والكعكة الصفراء.

من هذا المنطلق التزمت الحكومة الصينية بمبدأين أساسيين:

– ينطلق الأول من ضرورة التزام إيران بمطالب المجتمع الدولي والعودة إلى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم حيث دعت الصين يوم ٢٠٠٦/٢/٢٣ إيران إلى تعليق كل أشكال تخصيب اليورانيوم.

- رفض فكرة فرض عقوبات على إيران والتمسك بضرورة إتباع الوسائل الدبلوماسية.

أن روسيا والصين لا تستطيعان عمليا أن توقفا القطار الأمريكي خاصة في ظل استخدام واشنطن لكل سبل التأثير في موقفيهما بما في ذلك الإعلان والدبلوماسية والتجارة لتطويعهما لكي يوافقا في النهاية على ما تريده واشنطن أو على الأقل لا تعرقلانه بشكل حقيقي ورغم ذلك فقد أثبت البلدين أنهما يستطيعان وقف أو عرقلة الخطط الأمريكية تجاه إيران.

جـ - إيران والولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر فترة التسعينيات من أسوأ فترات العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ففى حين لم يكف الإيرانيون عن استمطار اللعنات على واشنطن في كل صلاة من خلال هتافهم المدوي ضدها، فإن الولايات المتحدة لم تقصر في الرد بأسلوب أبعد وأعمق من الهتاف، تراوح بين رصد ملايين الدولارات (حوالي ٢٠ مليونًا) لإسقاط نظام طهران، وتطبيق سياسة "الاحتواء" التي أريد بها حصار النظام وإماتته خنقًا.

ورغم التوجس الذي أبدته الثورة من البداية تجاه الثقافة الغربية والنموذج الغربي على إطلاقه، إلا أن العقدة الحقيقية تمثلت في العلاقات الإيرانية - الأمريكية، فالإيرانيون يذكرون للولايات المتحدة سيطرتها على البلاد في عهد الشاه الذي كان هواه أمريكيًا خالصًا وتوثقت علاقات طهران وواشنطن إلى أبعد مدى، ففي حين تحولت إيران إلى قاعدة للنفوذ والنشاط الأمريكي (والإسرائيلي بالتالي) فإن أكبر نسبة من الدارسين الإيرانيين تم إرسالهم إلى الولايات المتحدة، مما أسهم في توسيع نطاق الوشائج الثقافية بين البلدين وجعل للولايات المتحدة مكانة خاصة بين شرائح المثقفين الإيرانيين.

غير أن الإيرانيين - أيضًا - لم ينسوا للولايات المتحدة أنها استباحت بلادهم إلى أبعد مدى في عهد الشاه، وأنها تآمرت لإسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق الذي أمم

النفط، وأعادت الشاه إلى طهران عام ١٩٥٣، وأنها أسقطت طائرة مدنية إيرانية في مياه الخليج، وقتلت ركابها المائتين في عام ١٩٨٩، وأنها منذ أن قامت الثورة ناصبت بلادهم العداء، فصادرت أرصدتها في البنوك الأمريكية (٣,٦٨ مليار دولار)، ولم تخف مساعيها للتآمر على النظام الإيراني وحصاره بكل السبل.

على الجانب الآخر، فإن الأمريكيين لم ينسوا للثورة الإيرانية أنها انتزعت من أيديهم أهم قواعدهم في الشرق الأوسط كما لم يغفروا لهم احتلالهم لسفارتهم في طهران، في ٤ نوفمبر ١٩٧٩، واحتجاز موظفيها "٥٢ شخصًا" رهائن لمدة ٤٤٠ يومًا، حيث أفرجت عنهم في ١٩ يناير ١٩٨١.

وغني عن القول أن واشنطن لم تغفر للنظام الإيراني تمرده على نفوذها، وتحديه المستمر لمختلف سياساتها في الشرق الأوسط.

وبرغم تدهور العلاقات بين البلدين فإن واشنطن مازالت توجه اهتمامًا خاصًا لطهران، ولا غرابة في ذلك فإيران بلد نفطي وفي موقع استراتيجي مؤثر في وسط آسيا، ثم أنه بلد متمرد على النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة.

أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اتجهت إلى الاتجاه السلبي، بسبب رفض إيران السير في المخطط السياسي الأمريكي تجاه المنطقة، وفي الوقت نفسه تصاعد العداء الذي تبرزه إيران تجاه إسرائيل ودعمها لحزب الله في لبنان وبالتالي مساندة حماس في عدوان إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ومن ثم وضعت الولايات المتحدة إيران منذ العام ٢٠٠٢ ضمن ثلاث دول من الدول المارقة، وقامت بالضغط على روسيا لإيقاف أي تعاون عسكري خاصة في المجال غير التقليدي مع إيران.

ويمكن القول أنها امتداد للتوتر الذي بدأ منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران منذ عام ١٩٧٩.

obeikandl.com

وفي إطار الإحداث التي مرت بها إيران والمنطقة خاصة[٧]:

- دعم إيران لمنظمات المقاومة الإسلامية وخاصة حركتي المقاومة الإسلامية "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين و"حزب الله" في لبنان والتي تصنفها واشنطن بأنها منظمات إرهابية.
- البرنامج النووي الإيراني وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال وجود برنامج عسكري سرى لإيران لامتلاك أسلحة نووية خاصة مع اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية ذلك تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل فمنذ سقوط بغداد في أبريل ٢٠٠٣ برز التصعيد الأمريكي في شكل تصريحات متشددة من جانب مسئولي البيت الأبيض إزاء طهران، باعتبار أن برنامجها النووي يشكل تهديدًا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة والعالم وبررت واشنطن مساعيها لمنع إيران من امتلاك أسلحة دمار شامل بأنها بلد يرعى الإرهاب.

وكان أن سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي على أمل فرض عقوبات دولية ضد إيران.

وبالفعل نجحت واشنطن من خلال حملة دبلوماسية مكثفة ساعدها فيها الموقف المتشدد لطهران بعد تولى نجاد السلطة وإطلاقه عددًا من التصريحات الاستفزازية تجاه الغرب عمومًا وإسرائيل بشكل خاص، نجحت في إقناع الدول الغربية حتى تلك التي تربطها علاقات وطيدة بطهران بضرورة توحيد الجهود في مواجهة هذا التشدد الإيراني وكبح جماحه، وذلك من خلال تصعيد الضغوط وتصعيد الأمر إلى مجلس الأمن حيث نجحت في توقيع عقوبات دولية على طهران وتسعى لتشديدها في المستقبل.

د - إيران وأوروبا:

تتراوح العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي متذبذبة ما بين التحسن تارة والتدهور تارة أخرى، إلا أن العلاقات مع أوروبا لم تصل إلى حدود الاشتباك أو المواجهة ناهيك عن العداء، وربما بسبب القرب الجغرافي والحذر الإيراني الذي دفع طهران إلى التمييز بين أوروبا والولايات المتحدة فإن الأمور لم تتدهور كثيرًا بين الطرفين ولذلك ظلت أوروبا هي الشريك التجاري الأول لإيران (٥٠% من الصادرات

الإيرانية توجه إليها) ولا ينسى في هذا الصدد أن إيران كانت أول دولة نامية عقدت اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٦٣، وتعد ألمانيا أهم شريك تجاري أوروبي لإيران (حجم التبادل التجاري بين البلدين يتراوح بين ٣ و ٥ مليارات دولار)، بعدها تأتي فرنسا ثم إيطاليا، وانجلترا ترتيبها الرابع في القائمة.

وبسبب التجاور وتشابك المصالح وخلو الصلات بين الجانبين من الحساسيات والعقد، بصورة نسبية فإن أوروبا ظلت حريصة على الإبقاء على جسورها مع طهران غير مبالية بضغوط القطيعة الأمريكية.

ولكن استمرار التشدد الإيراني ساعد على دفع الدول الأوروبية للتحرك باتجاه تبني الموقف الأمريكي وكانت القمة الأوروبية التي عقدت يوم ٢٠٠٥/١٢/١٧ قد حذرت طهران من أن فرص الحل الدبلوماسي لأزمتها النووية لن تبقى قائمة إلى ما لا نهاية مشددة على أنها فشلت في تبديد الشكوك بشأن طموحات إيران النووية.

ووصل التقارب في الموقفين الأوروبي والأمريكي حيال الملف النووي الإيراني فى الفترة الأخيرة إلى حد التطابق في كافة المشروعات التي تقدم إلى مجلس الأمن.

٤ – إيران والدول الأخرى:

تحظى العلاقات بين إيران والدول الكبرى الأخرى بأهمية خاصة، والتطور والتحسن المستمر مثل اليابان، لكن اليابان أحياناً تتخذ خط التشدد مع إيران مؤيدة للسياسة الأمريكية مع دول المنطقة، إلا أن إيران في الفترة الأخيرة تحاول تحسين علاقاتها مع غالبية دول العالم.

السياسة الخارجية الإيرانية ونشاط إيران النووي:

في محاولة لاستيضاح دور السياسة الخارجية وتأثيره على النشاط النووي في إيران نجد الآتي:

١- أن إيران لديها تطلعات لشغل مكانة مهمة ورئيسية في منطقة الخليج العربي وإقليميًا بصفة عامة وتجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بصفة خاصة.

٢- أن التطلعات الإقليمية تستلزم قدرة اقتصادية وعسكرية تساعد على تحقيق هذه الأهداف، وأن الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن منذ أزمة الخليج الثانية كانت قد وضعت قيودًا على إمدادات الأسلحة، سواء التقليدية أو غير التقليدية إلى دول العالم الثالث، مما أعاق سياسة التسلح التقليدية لإيران.

٣- أن إيران تسعى جاهدة لتطوير قدراتها العسكرية التقليدية وتحاول بناء مفاعلات نووية لاستخراج الطاقة كما تدعى، في نفس الوقت الذي تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بأنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

٤- أن إيران توجهت إلى كافة الدول ذات القدرات النووية في محاولة للحصول على المفاعلات النووية والمواد النووية اللازمة، ألا أن القيود العالمية المفروضة وضغوط الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة نجحتا في حالات كثيرة في عرقلة محاولات إيران للحصول على المفاعلات والتكنولوجيا النووية.

٥- سخرت إيران سياستها الخارجية بهدف اختراق الحواجز والعقبات التي تضعها الدول الغربية أمامها واستطاعت تحقيق ذلك عن طريق جمهورية روسيا والصين، خاصة وأن الأولى ترغب في استعادة مكانتها السابقة كوريثة للاتحاد السوفييتي السابق وكقوة عظمى لا ترضخ للضغوط الاقتصادية ولضغوط الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك الصين كدولة مناصرة لدول العالم الثالث ولا ترضخ للقيود هي الأخرى.

لذلك سعت إيران جاهدة لكي تخدم سياستها الخارجية: تحقيق أطماعها وتطلعاتها لبناء المفاعلات النووية التي تعلن أنها مخصصة لإنتاج الطاقة وللأغراض السلمية.

obeikandl.com

الفصل الثالث

دور إيران الإقليمي

يمكن حصر سمات السياسة الخارجية لإيران والتي تقوم على دعوى الدفاع عن حقوق المسلمين أينما كانوا، وترتكز سياستها الخارجية على البعد الأيديولوجي الإسلامي **فتقوم على:**

١- اعتبار إسرائيل عدوًا للمسلمين يجب إزالته، وترسيخ العداء مع أمريكا وكل دولة تكون حليفة لها.

٢- دعم الصراع ضد إسرائيل من خلال دعم حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحالف مع سوريا لتوفير العمق الاستراتيجي والمناورة الدبلوماسية.

٣- السعي لإنهاء عزلة إيران وتأمين تحالفات بديلة، بالانفتاح على روسيا الاتحادية والصين، وتعزيز الروابط مع دول الجوار كباكستان والهند والقوقاز، ودول آسيا الوسطى وأفغانستان (خاصة قبائل الهزارة والطاجيك التي كانت تحت قيادة أحمد شاه مسعود).

٤- تتضرر إيران من تحالف تركيا مع أمريكا وإسرائيل، اللتين أصبحتا قادرتين على تهديد أمنها انطلاقًا من الأراضي التركية (أيضًا إيران تتهم تركيا بإيواء عناصر مجاهدي خلق ومنافستها على أسواق العراق وآسيا الوسطى والقوقاز).

٥- تعمل إيران على تحسين التعاون مع دول الجوار الخليجية، بعد تخلى إيران عن مبدأ تصدير الثورة.

٦ - التركيز على المحافظة على هيبة إيران في منطقة الخليج، من خلال إجراء مناورات عسكرية كبرى يشارك فيها العديد من القوات والأسلحة والمعدات، وتنفيذ

obeikandl.com

مهمات استطلاع تصل لمناطق حدود الدول المحيطة، تطبيقًا لاستراتيجية القوة الناعمة، كما أن ثقل إيران السياسي والاقتصادي والثقافي في منطقة الخليج تثير حذر وحفيظة كل دول الخليج العربية، ومنها بصفة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنها مازالت تحتل ثلاث جزر إماراتية (أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى).

دور إيران الإقليمي:

١- يقوم الدور الإقليمي المحتمل لإيران على خيارات قادتها ومكامن قوتها المتمثلة بصلابة عقيدتها، وامتداداتها الدينية والعرقية في العالم العربي، وموقعها الجغرافي الذي يتحكم بمياه الخليج، وبالطبع سلاحها النووي، لكن هنالك قوى إقليمية أخرى في المنطقة ولهم مخططات ومصالح تتضارب مع مصالح إيران ويحد كل فريق من طموحات الآخر يمكن تصور دور إيران الإقليمي **كما يلي:**

أ – على الصعيد السياسي والثقافي:

(١) إذكاء الفكر الإسلامي الملتزم بالدين وحماية المقدسات، ونشر ثقافة المقاومة مع تشجيع العداء ضد إسرائيل وأمريكا.

(٢) فرض هيبة إيران كطرف إقليمي استراتيجي في المنطقة، بصفتها بلد كبير ولديه ثروات.

(٣) مقاومة المخططات الأمريكية والإسرائيلية للشرق الأوسط وهزيمتها بالتحالف مع قوى أخرى في المنطقة كحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد في فلسطين وفصائل المقاومة في العراق وأفغانستان، والجدير بالذكر أنه يمكن لحلفاء إيران إثارة وتحريك الأوضاع الإقليمية في الزمان والمكان المراد طبقًا لطبيعة وظروف الموقف العام.

(٤) دعم أي جهد عربي لاستعادة الأراضي المحتلة والقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

(٥) ضبط إيقاع العلاقة مع دول شبه الجزيرة والخليج الحليفة لأمريكا والخائفة من التمدد الثقافي الإيراني، تارة بطمأنتها وتبادل الزيارات معها، وتارة أخرى بالضغوط والمناورات العسكرية.

(٦) الرد على الحصار الأمريكي لإيران بالصداقة مع روسيا الاتحادية والصين وتعزيز نفوذهما في المنطقة.

(٧) دعم مطالب وتطلعات أبناء الطائفة الشيعية في دول المنطقة والتنسيق معهم للضغط في الاتجاهات الأنسب لضبط المسارات السياسية حيث تواجدهم، وبذل الجهود بالتزامن مع ذلك إلى طمأنة الدول التي يضم نسيجها الاجتماعي شريحة شيعية، مثل البحرين والسعودية والكويت ولبنان، والتأكيد لهم بعدم المساس بأمن هذه الدول.

(٨) استثمار ملف التخصيب النووي لإحراز مكاسب نوعية، بالإصرار على حق التخصيب، والقيام بنشاطات يحيط بها الغموض بهدف إبقاء الغرب في حالة من الحيرة بشأن مراحل امتلاك السلاح النووي، حيث أن هذا الواقع يثير تخوفًا لدى الغرب ويسمح لإيران بالمناورة.

(٩) الدفع باتجاه تعزيز مشاركة الشيعة في حكم العراق، والتعاون مع تركيا لمنع قيام دولة كردية مستقلة على أراضي العراق، لأن وجودها قد يحرض أكراد إيران وتركيا على الانضمام إليها أو تقليدها.

(١٠) تتلخص الأهداف والخيارات الإيرانية في العراق في اتجاهين:

الأول: العمل على إبقاء دور قيادي للشيعة بما يسمح بالتأثير على القرار العراقي ومواكبة الترتيبات القائمة لرسم مستقبل العراق بما يتمشى مع أهداف ومصالح إيران.

والثاني: دعم استنزاف أمريكا، بهدف إلهائها وإعاقتها عن استهداف دول أخرى وجرها للتفاوض.

ب – على الصعيد العسكري والأمني:

(١) تخريب المخطط الأمريكي الاستراتيجي المرسوم للشرق الأوسط ومنع الظروف المساعدة على تحقيقه بالقدرات الذاتية وبقدرات الدول الصديقة.

(٢) المحافظة على حضور قوى في منطقة الخليج، وتعبئة القوى المسلحة والقوى الصديقة غير النظامية في المنطقة، للرد على التهديد الأمريكي الآتي من العراق أو أفغانستان أو البحار المجاورة، يضاف إلى ذلك الاستعداد لاستيعاب أي عمليات أمنية أو عسكرية تعدها أمريكا ضد إيران.

(٣) إيجاد توازن قوى مع إسرائيل، وتهديد أمنها الاستراتيجي بقدرات نوعية من الصواريخ البالستيه متوسطة المدى وقدرات محتملة من أسلحة الدمار الشامل بما فيها (ربما) النووية، والتي يمكن حملها في رؤوس الصواريخ البالستيه بعيدة المدى.

(٤) العمل على إبقاء قوى حليفة للمقاومة في مناطق على تماس مع إسرائيل في حالات التوتر والمواجهة.

(٥) استثمار الملف النووي للضغط باتجاه فتح ملف إسرائيل النووي.

(٦) دعم القوى المسلحة المقاومة لإسرائيل في جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من المواقع، بغية خلخلة أمن إسرائيل وإضعاف إرادتها وخياراتها والمحافظة على وجود احتكاك متقارب معها.

(٧) فرض الهيبة والنفوذ بين دول الخليج المجاورة بهدف احترام مصالح إيران واستشارتها في شئون المنطقة، دون استفزاز أي دولة بشكل مباشر مع ملاحظة أن الأنشطة في المجالين النووي والتصنيع العسكري الاستراتيجي قد تطلق سباق التسلح في المنطقة.

جـ – على الصعيد الاقتصادي:

(١) العمل داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعاقة تحكم أمريكا في كميات النفط وأسعاره، خاصة بعد التواجد في المنطقة واحتلالها للعراق، والتأثير على أسواق النفط والغاز الطبيعي، واستخدام ذلك كورقة ضغط على دول أوروبا، خاصة وأن لدى إيران احتياطيًا مؤثرًا من النفط والغاز الطبيعي.

(٢) العمل على كسب جزء من سوق المنطقة التجاري من خلال تحسين الإنتاج، خاصة بعد اكتساب الخبرات خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل إيران.

(٣) طرح مشاريع إنمائية مشتركة مع الدول العربية، وخاصة الخليجية في مجال مواد البناء وتحلية مياه البحر... إلخ.

٢ – تأثير وانعكاسات الدور الإيراني على الدول العربية المجاورة(٨):

أ – على المستوى السياسي:

(١) ازدياد هيبة ونفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل الدول المجاورة لها تعيد قراءة مصالحها عند بحث المسائل الإقليمية الكبرى.

(٢) ازدياد قوة موقف حلفاء إيران المقاومين للوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان ودول الخليج، وحلفاء إيران المقاومين لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولبنان، كما ستقوى ثقافة المقاومة من خلال إذكاء الفكر الملتزم بحقوق المسلمين ومقاومة المد الغربي.

(٣) شعور أبناء الطائفة الشيعية في دول المنطقة بدعم الثورة الإيرانية لهم، لكنه من المستبعد أن يهدد ذلك وحدة الدول التي تضم شرائح دينية مختلطة كالبحرين والسعودية والكويت ولبنان، لأن إيران تقاوم الانجراف إلى التوتر السني / الشيعي.

(٤) إيجاد طرحًا إيرانيًا لأبناء دول المنطقة يناهض المفهوم الغربي الداعي لعلمانية دول المنطقة، وهو التمسك بأصول الإسلام، مما يزيد من عزم التيار الإيماني المسلم وحرصه على زيادة أنظمة الحكم الإسلامية القائمة.

(٥) تزايد حالات التوتر والانقسام بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية المتشددة على خلفية النظرة لنهايات الصراع العربي – الإسرائيلي.

(٦) تغذية ارتفاع سقف المواقف السورية تجاه مختلف القضايا المتداولة.

(٧) استمرار التقارب بين دول الخليج والغرب على رغم طمأنة إيران لهذه الدول من خلال الرد على الحصار الأمريكي لها.

(٨) تزايد التهديد الأمريكي والإسرائيلي ضد دول محاور التحالف الإيرانية.

(٩) تزايد الضغط الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن لبنان، خاصة القرار ١٧٠١، لتأثيره على إخلال التوازن في المواجهة الإقليمية بين الغرب ومحور إيران – سوريا – حزب الله.

(١٠) منع إيران أي محاولة لانفصال الأكراد في العراق، لأن ذلك سيعزز روح الانفصال لدى أكراد إيران.

ب – على المستوى العسكري والأمني[٩]:

(١) تزايد قوة منظومة المقاومة في الشرق الأوسط، وهذا قد يدفع أمريكا إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وربما البحث لإبقاء تواجدها داخل قواعد عسكرية دائمة في العراق وبعض دول الخليج العربية، لرصد التهديدات المستجدة من جانب محور إيران.

(٢) تزايد احتمالات حدوث اختراقات أمنية في مناطق الاحتكاك بين محور أمريكا وحلفائها ومحور إيران وحلفائها، مع إمكانية حدوث عمليات استهداف واستهداف مضاد بين التيارين.

(٣) استمرار حدوث المواجهات على الساحة الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية (حركة فتح) من جهة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من جهة أخرى.

(٤) استغلال بعض الجهات لأجواء التوتر الإقليمي لاستهداف لبنان وفرض مصالحها على أرضه للاستفادة من ظروفه الأمنية والسياسية.

(٥) في العراق ستزداد ضراوة المقاومة ضد الاحتلال بالتزامن مع استهدافات ذات طابع طائفي.

(٦) إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم قد يثير حفيظة دول الجوار كالسعودية ومصر وتركيا ويفتح مجال سباق التسلح الإقليمي، وربما يدفع إسرائيل وأمريكا إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية.

(٧) إن نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي والصواريخ الباليستيكية القادرة على حملها سيجعلها قادرة على توجيه ضربات استراتيجية مدمرة ضد أهداف بعيدة

جدًا عن حدودها (قد تصل إلى حدود أوروبا)، مما يدفع أمريكا للعمل على إقامة درع للدفاع الصاروخي حول إيران(١٠).

(٨) قد تقل غطرسة إسرائيل العسكرية ضد دول الجوار عندما تحدث إيران توازن عسكري معها، خاصة إن امتلكت القدرة على تهديد أمن إسرائيل الاستراتيجي بالصواريخ الباليستيكية النووية، وهذا لا تسمح به أمريكا أو إسرائيل مما يشعل المنطقة ويهدد أمنها وقد يدمرها تمامًا، أو ربما يعجل بسرعة التسوية السلمية في الصراع العربي – الإسرائيلي، حتى تتفرغ أمريكا وإسرائيل لتدمير قدرات إيران العسكرية.

جـ – على المستوى الاقتصادي:

(١) قد تحدث تغيرات في مستوى إنتاج وأسعار النفط العالمية نتيجة جهود إيران داخل وخارج منظمة أوبك للضغط على أمريكا بواسطته، بما فيها إمكانية استخدامها له كسلاح.

(٢) قد تتلقى القوى الحليفة لإيران مساعدات أو قروض مالية إيرانية لدعم مواقفها في مواجهة الغرب وإسرائيل، وقد تتعرض هذه القوى في الوقت نفسه لضغوط من الغرب.

التسلسل الزمني للأزمة النووية الإيرانية:

- **عام ٧٦:** بدأت أعمال بناء مفاعل بوشهر بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات.
- **عام ٧٩:** توقفت أعمال البناء مع الثورة الإسلامية.
- **يناير ٢٠٠٢:** الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يضع إيران ضمن دول محور الشر الثلاث مع العراق وكوريا الشمالية.
- **أغسطس ٢٠٠٢:** ذكر مجلس المقاومة الوطني الإيراني "مجاهدي خلق" وهي جماعة إيرانية معارضة تقيم خارج البلاد، أن هناك منشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم في ناتانز ومحطة نووية تعمل بالماء الثقيل في أراك.

- **ديسمبر ٢٠٠٢:** استنادًا إلى صور لناتانز وأراك التقطتها أقمار اصطناعية، اتهمت الولايات المتحدة إيران بـ "السعي الكامل لامتلاك أسلحة دمار شامل".
- **يونيو ٢٠٠٣:** أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول تقرير بعد عملية تفتيش لناتانز واراك في فبراير وأعلنت أن طهران لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.
- **أكتوبر ٢٠٠٣:** أبلغت إيران وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذين يتفاوضون نيابة عن الاتحاد الأوروبي بأنها ستعلق الأنشطة كلها المتعلقة بالتخصيب.
- **ديسمبر ٢٠٠٣:** وقعت إيران على بروتوكول يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.
- **يونيو ٢٠٠٤:** قال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن تعاون إيران مع الوكالة لم يكن كاملاً وفوريًا واستباقيًا. وردًا على ذلك قالت طهران إنها ستستأنف الإنتاج واختبار وحدات الطرد المركزي.
- **نوفمبر ٢٠٠٤:** وعدت إيران فرنسا وبريطانيا وألمانيا بأنها ستعلق عمليات معالجة الوقود النووي وإعادة المعالجة كلها.
- **فبراير ٢٠٠٥:** قال الرئيس محمد خاتمي إن أي حكومة إيرانية سواء حالية أو مقبلة لن تتخلى عن البرامج التكنولوجية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. ووقعت طهران مع روسيا معاهدة لإمدادها بالوقود – وعارضتها الولايات المتحدة – لتشغيل أول محطة طاقة نووية في إيران بحلول عام ٢٠٠٦.
- ٨ **أغسطس:** إيران تستأنف نشاطاتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان.
- ٢ **سبتمبر:** أكد تقرير لمحمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران استأنفت تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان.

- **١٥ سبتمبر:** قال الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد في نيويورك إن طهران مستعدة لنقل المعرفة النووية لدول إسلامية أخرى. وأبلغ بعد يومين الأمم المتحدة بأن بلاده لن تتخلى أبدًا عن تخصيب اليورانيوم ودعا الدول لتكون شريكة في برنامج التخصيب.
- **٦ نوفمبر:** أكدت إيران أنها سمحت للمفتشين الدوليين بزيارة منشأة بارشين العسكرية جنوب شرقي طهران بعد أيام من إعلان ديبلوماسيين أن إيران ستعالج دفعة جديدة من اليورانيوم في منشأة أصفهان.
- **ديسمبر ٢٠٠٥:** موسكو تعلن عن صفقة بقيمة ١,٤ مليار دولار مع إيران منها صواريخ دفاع جوى طراز تور – أم – ١ تسلم في يناير٢٠٠٦ لدعم الدفاع عن مدن أصفهان، بوشهر، طهران، شرق إيران.
- **١ يناير ٢٠٠٦:** ذكرت إيران أنها طورت المعدات اللازمة لفصل اليورانيوم من خاماته في إطار سعيها المتواصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا النووية. واتهام أوروبي لإيران بتصنيع صواريخ تصل إلى أوروبا.
- **٥ يناير:** ذكر أحمدي نجاد أن إيران ستستأنف العمل البحثي عن الوقود النووي بعد توقف عامين على رغم تحذيرات غربية من أن هذا سيضر بمساعي التوصل إلى تسوية ديبلوماسية لخططها النووية.
- **٧ و ٨ يناير:** أجرت روسيا وإيران محادثات حول اقتراح موسكو بتخصيب اليورانيوم لحساب إيران، وانتهت من دون تقدم، على أن تستأنف في ١٦ فبراير.
- **٩ يناير:** أكدت إيران أنها ستستأنف البحوث حول الوقود النووي وستفض أختام الأمم المتحدة الموضوعة في مواقع نووية منذ عامين لتجميد الأنشطة.

قال الاتحاد الأوروبي إن استئناف إيران بحوث الوقود النووي يمثل انتهاكًا لما عقدته مع عدد من أعضائه للإحجام عن الأنشطة النووية الحساسة.

- **١١ يناير:** اجتماع وزراء خارجية الترويكا في ألمانيا.
- **٢٥ يناير:** مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يصل إلى الهند.

- ٤ **فبراير**: الوكالة الذرية تتخذ قرارًا مدعومًا من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب.
- ٨ **مارس**: الوكالة الذرية تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.
- ٢٦ **أبريل**: خامنئي يحذر من أن إيران ستضرب كل المصالح الأمريكية في العالم إذا تعرضت لهجوم من جانب الولايات المتحدة.
- ٢٣ **ديسمبر ٢٠٠٦**: فرض مجلس الأمن أول العقوبات على إيران بالقرار رقم ١٧٣٧.
- ١٥ **مارس عام ٢٠٠٧**: القرار رقم ١٧٤٧ بفرض عقوبات إضافية من مجلس الأمن على إيران.
- ٢٥ **أكتوبر**: واشنطن تفرض حصارًا ماليًا على أعمدة إيران المصرفية والعسكرية وشخصيات في النظام وصفت بالعقوبات الأشد منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.
- ١٦ **ديسمبر**: إيران تستلم من روسيا شحنة من الوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر.
- ٣ **مارس عام ٢٠٠٨**: قرار مضاعفة العقوبات من مجلس الأمن على إيران.
- ١٢ **مايو**: ممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبراء إيرانيون يجتمعون في طهران لبحث وثائق تثير الاعتقاد بأن إيران نفذت برنامجًا نوويًا عسكريًا.
- ٢٥ **فبراير ٢٠٠٩**: طهران تجرى تجربة ناجحة على الأجهزة والمعدات في مفاعل بوشهر النووي.
- ١٥ **أبريل ٢٠٠٩**: أحمدي نجاد يعلن أن علماء بلاده اختبروا نوعيين جديدين من الطاردات المركزية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم.
- ١٤ **سبتمبر**: الإعلان عن اتفاق للتباحث (الحوار) بين إيران ومجموعة ٥ + ١ أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٩ على أمل وضع حل سلمى للبرنامج النووى الإيرانى.

المراجع:

(١) فتوح أبو دهب هيكل – أزمة البرنامج النووي الإيراني – مجلة شئون خليجية – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – ع ٤٥ ربيع ٢٠٠٦ – ص– ١٢.

(٢) عميد ركن م/ سلطان منذر، مجلة الدفاع العربي، مصدر سابق، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ص ٣٨ – ٤٢.

(٣) دكتور محمد السعيد إدريس – البرنامج النووي الإيراني – ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج – الفترة من ١٠ – ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ – المنامة – البحرين.

(٤) محطات في أزمة الملف النووي – جريدة الحياة في ٢٠٠٦/٤/٢٩.

(٥) لواء دكتور ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ٢٠٠٣.

(٦) مها النحاس – القضية الإيرانية – الأهرام في ١٢ مارس ٢٠٠٦.

(٧) علي المليجي علي – الأزمة النووية الإيرانية – مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد ٧٥ – السنة ٢٠ – ديسمبر ٢٠٠٣ – ص ٧٩.

(٨) لواء دكتور جمال مظلوم – البرنامج النووي الإيراني – النشأة – التطورات – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – أكتوبر ٢٠٠٥ – ص ١٧ – ١٩.

(٩) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – التقرير الأمني العدد رقم ١٧٩٤ في ٢٠٠٦/١/١٤.

(١٠) المجموعة الدولية لإدارة الأزمات – إيران: هل يوجد مخرج من المأزق النووي – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (ترجمة وتحرير) – ٢٣ فبراير – ٢٠٠٦.

obeikandi.com